



اليسير في مادة الاقتصاد

BAC2022

اقتصاد و ايسير

ملخص خاص بالسنة الدراسية 2022/2021 وفق اخر تعديلات

من اعداد الاستاد : جابي فيصل

الوحدة 01: النقود

1- المبادلة:

1- تعريف المبادلة: هي عملية التنازل عن شيء مقابل شيء آخر.

2- أشكال المبادلة: (نشاط لاصفي)

ب. المبادلة بواسطة النقود استخدام النقود كوسيط للمبادلة.

أ. المقايضة:

تعريف المقايضة: عملية التنازل عن شيء مقابل شيء آخر دون استخدام النقود.
عيوب المقايضة:

- صعوبة توافق التوافق المتبادل بين الطرفين
- صعوبة تجزأت بعض السلع مثل الماشية
- صعوبة إيجاد معدل موحد بين سلعتين
- صعوبة مقايضة الخدمات بالسلع
- المقايضة لا تسمح بالاختلاف

II - النقود:

1- تعريف النقود: هي كل متفطه النقود. (هي كل وسيط يمكن أن يقوم بوظائف النقود)، حيث تحظى بالقبول العام.

2- خصائص النقود: القبول العام. الثبات النسبي في قيمتها. الندرة النسبية. وحداتها متمثلة قابلة للتجزئة. لا تبلى بسهولة. سهولة الحمل والاحتفاظ بها.

3- وظائف النقود:

- وسيط للمبادلة دون اللجوء إلى المقايضة.
- تعتبر مخزن للقيم بسهولة حملها والاحتفاظ بها.
- وسيلة لتسديد كافة الالتزامات. وحدة لقياس القيمة.

4- أشكال النقود:

النقود المعدنية: هي النقود المسكوكة من المعادن والفضة ولها شكلان:

- نقود معدنية كاملة: القيمة القانونية = القيمة كمعدن.
- نقود معدنية مساعدة: القيمة القانونية < القيمة كمعدن.

النقود الورقية: نقود قانونية (الزامية) يصدرها البنك المركزي.

النقود المصرفية (الخطية): هي أرصدة في حسابات المودعين في المصرف حيث يصدرها البنك التجاري.

النقود الإلكترونية (الرقمية): هي أرصدة نقدية مسبقة الدفع و مسجلة على وسائط الكترونية تسمح بالتمويل عن بعد. أطرافه: الزبون، البائع، البنك الذي يتعامل الكترونيا عبر الانترنت.... حيث يتوجب أن يكون لديهم نفس برنامج النقود الإلكترونية.

5- إصدار النقود:

النقود الورقية و المعدنية << البنك المركزي.
النقود المصرفية و الإلكترونية و بطاقات الائتمان << البنك التجاري.

6- الكتلة النقدية:

تعريفها: هي وحدات النقدية او الوحدات التي تقوم بوظائف النقود التي في حيازة مختلف الأعوان الاقتصاديين. مكوناتها: النقود القانونية: تشمل الأوراق النقدية و النقود المعدنية المساعدة.

النقود الائتمانية (الغير قانونية): هي التزام من المصارف التجارية لدفع مبالغ معينة من النقود القانونية لصالح مختلف الأعوان الاقتصاديين

الوحدة 02: السوق والاسعار

I - السوق:

اشكال السوق: (نشاط لاصفي)

سوق المنافسة الكاملة:

- وجود عدد كبير جدا من الباعين و المشترين لنفس السلعة.
- المعرفة التامة بظروف السوق من عرض و طلب و الاسعار
- تجانس السلع ووجود سعر موحد للسلعة الواحدة.
- حرية النخول و الخروج من السوق دون عوائق.

سوق الاحتكار:

- وهي السوق التي يكون فيها بائع أو منتج واحد يتحكم في عرض السلعة وسعرها أو يكون فيها مشتري يتحكم في طلب السلعة و سعرها.

اتواع الأسواق: (نشاط لاصفي)

سوق السلع والخدمات: يقصد بسوق

- السلعة المكان الذي يلتقي فيه عارضو هذه السلعة مع طالبيها كذلك بالنسبة للخدمة مثل سوق السيارات سوق خدمات النقل الجوي...إلخ.

سوق العمل: هو المكان الذي يلتقي فيه

- عارضو خدمة العمل (الأفراد الذين هم في السن القانوني للعمل ويرغبون في العمل) مع طالبي خدمة العمل (المؤسسات الإدارات...إلخ).

- سوق الأوراق المالية: هو عبارة عن

- مكان يلتقي فيه البائعون و المشترين لنوع معين من الأوراق المالية (أسهم و سندات) و يتم ذلك عن طريق السماسرة أو المؤسسات العلمتقي هذا المجال.

تعريف السوق: هو المكان الذي

- يلتقي فيه الباعون و المشترين سواء بصفة مباشرة أو عن طريق وسطاء لتبادل سلعة أو خدمة معينة

II - الأسعار:

تعريف السعر: يعرف سعر سلعة (خدمة) معينة بأنه التعبير النقدي عن قيمة هذه السلعة (الخدمة).

العناصر المحددة للسعر:

1- الطلب:

- تعريف الطلب: يعرف بأنه عبارة عن الكمية المطلوبة من هذه السلعة عند سعر معين في وحدة زمنية معينة.
- قانون الطلب: يعبر قانون الطلب عن العلاقة العكسية التي تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة ما و سعرها.
- العوامل المؤثرة في الطلب: سعر السلعة المعنية. - أسعار السلع الأخرى المكملة والبديلة (المنافسة). - الدخل النقدي للمستهلك.

مرونة الطلب :

- أ- مرونة الطلب السعرية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها
- ب- مرونة الطلب التقاطعية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة (قهوة) للتغير الذي يطرأ على سعر سلعة أخرى بديلة (شاي) أو مكملة (سكر).
- ج- مرونة الطلب الدخلية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على الدخل النقدي للمستهلك. و يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$Es = \frac{\Delta Q}{\Delta S}$$

$$\Delta Q = Q2 - Q1 / Q1$$

$$\Delta S = s2 - s1 / s1$$

$$Ed = \frac{\Delta Qx}{\Delta Py}$$

$$Ed = \frac{\Delta Q}{\Delta P}$$

$$\Delta Q = Q2 - Q1 / Q1$$

$$\Delta P = P2 - P1 / P1$$

- إذا كانت مرونة الطلب الدخلية سلبية نقول أن السلعة المطلوبة هي سلعة نثيا (منخفضة السعر)

- تكون إشارة مرونة الطلب التقاطعية موجبة بالنسبة للسلعتين متبالتين.

- ° إذا كانت أكبر من الواحد نقول أن الطلب كثير المرونة.
- ° - إذا كانت تساوي الواحد نقول

<p>مثل الخبز).</p> <ul style="list-style-type: none"> - إذا كانت مرونة الطلب الدخلية موجبة نقول أن السلعة المطلوبة هي سلعة عادية. - تكون السلعة العادية متساوية إذا كانت مرونة الطلب الدخلية تساوي الواحد. - تكون السلعة العادية ضرورية إذا كانت مرونة الطلب الدخلية أصغر من الواحد. 	<p>- تكون إشارة مرونة الطلب التقاطعية سالبة بالنسبة للسلعتين متكاملتين.</p> <p>تكون إشارة مرونة الطلب التقاطعية معدومة بالنسبة للسلعتين مستقلتين.</p>	<p>أن الطلب متكافئ المرونة</p> <ul style="list-style-type: none"> ◦ إذا كانت أصغر من الواحد نقول أن الطلب قليل المرونة. ◦ إذا كانت تساوي الصفر نقول أن الطلب عديم المرونة
---	---	---

2 العرض :

<p>ج. العوامل المؤثرة في العرض:</p> <ul style="list-style-type: none"> - سعر السلعة المعنية. - أسعار السلع الأخرى المكملة والبديلة (المنافسة). - أسعار عوامل الإنتاج. - توقعات المنتجين. 	<p>أ. تعريف العرض: هو الكمية المعروضة من سلعة ما عند سعر معين في وحدة زمنية معينة.</p>
<p>د. مرونة العرض: هي درجة استجابة عرض سلعة معينة للتغيير الذي يطرأ على سعرها.</p> <ul style="list-style-type: none"> • إذا كانت مرونة العرض أكبر من 1 نقول أن العرض كثير المرونة. • إذا كانت مرونة العرض أصغر من 1 نقول أن العرض قليل المرونة. • إذا كانت مرونة العرض تساوي 1 نقول أن العرض متكافئ المرونة. • إذا كانت مرونة العرض تساوي 0 نقول أن العرض عديم المرونة. 	<p>$Ed = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \cdot \frac{P}{Q}$</p> <p>$\Delta Q = Q_2 - Q_1 / Q_1$</p> <p>$\Delta P = P_2 - P_1 / P_1$</p>
<p>ب. سعر التوازن: هو ذلك السعر الذي يتحقق عنده التعادل بين الكمية المعروضة من سلعة ما مع الكمية المطلوبة من نفس السلعة. و يحدد بيانيا عندما يتقاطع منحى العرض مع منحى الطلب</p>	

الوحدة 03 : النظام المصرفي

1- النظام المصرفي:

تعريف النظام المصرفي: هو مجموعة البنوك المعتمدة التي تتعامل بالائتمان في بلد ما ويختلف النظام المصرفي من بلد إلى آخر حسب نوع النظام الاقتصادي السائد.

2- البنوك (المصارف):

(تعريف البنك: هو عبارة عن مؤسسة هدفها التعامل في النقود و الائتمان، حيث تقوم بتجميع النقود الفائضة عن حاجة الاعوان الاقتصاديين بغرض إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في أوجه متعددة.

أنواع البنوك:

- **البنك المركزي (بنك الجزائر):** هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. و يعد تاجرا فيعلاقته مع الغير و يحكمه التشريع التجاري. تملك الدولة رأسماله ويقع مقره في مدينة الجزائر ويمكنه فتح فروع وهدفه الرئيسي هو خدمة الصالح الاقتصادي العام ولا يتعامل مع الأفراد.
الوظائف الأساسية لبنك الجزائر:- يصدر العملة النقدية. - يعتبر بنك البنوك و يقدم للبنوك التجارية عند الحاجة قروض مقابل فائدة.

- يرخّص بفتح البنوك والمؤسسات المالية وتعديل قوانينها وسحب الاعتماد. - حماية زبائن البنوك. - بنك الحكومة ويتولى تنفيذ السياسة الاقتصادية الحكومية.

- **البنوك التجارية (بنوك الودائع):** وهي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع من الأفراد و الهيئات وتلتزم بنفعا عند الطلب أو في الموعد المتفق عليه، وهي تقوم بعمليات القرض.

المؤسسات المالية: هي عبارة عن أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال المصرفية. وهي تعتمد على رأسمالها والمخزرات طويلة الأجل.

- **البنوك المتخصصة (بنوك الأعمال):** هي بنوك حديثة النشأة نسبيًا حيث ظهرت لتلبية حاجات التطور الاقتصادي في مجالات مختلفة مثل الزراعة والصناعة و السكن وهذه المجالات تحتاج إلى استثمار طويل الأجل

3- العمليات المصرفية

3.1- قبول الودائع : الودائع هي مبالغ مالية يضعها الزبون في حسابه البنكي. وتصنف الودائع إلى:

(أ) الودائع تحت الطلب (الجارية): تودع دون قيد أو شرط ، و يستطيع صاحبها ان يسحبها في أي وقت شاء ولا يدفع البنك فائدة عليها أو يفرض عليها سعر خصم مثل الحساب الجاري .

(ب) ودايع للأجل: تحقق للمودع هدفين يتمثل الأول في الحصول على فائدة مقابل توظيف مبلغ في المصرف و الثاني يتمثل في إمكانية الحصول على السيولة في الوقت المناسب (سحب أي مبلغ من الوديعة في أي وقت بعد الإخطار المسبق للمصرف).

(ج) الودائع الادخارية (ودائع باخاطر) : هي ودايع تودع بالمؤسسات المالية لأجل طويل مقابل فائدة، ولا يحق لأصحابها سحب أي مبلغ قبل تاريخ إستحقاقها بشروط معينة وبإخطار مسبق .

23.- منح الائتمان :

أ - تعريف الائتمان: يعتبر من أهم المعاملات التي تقوم بها المصارف التجارية وله عدة صور أهمها ما يلي:

✓ **اعتمادات الصندوق :** وتسمى بهذا الاسم لأنها تستهدف التمويل المستمر للحساب الجاري المدين لقاء حصول

المصرف على فائدة محددة و منها كذلك القروض الشخصية و بطاقات الائتمان.

✓ **القرض بضمان أوراق تجارية أو مالية:** ويكون هذا مقابل فائدة معينة.

✓ **الخصم:** هو تسديد قيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها مقابل خصم جزء من قيمتها.

✓ **خطبات الضمان:** في هذه الحالة لا يقوم المصرف بمنح قروض و إنما يتعلق الأمر بعقد كتابي يتعهد بموجبه

المصرف بكفالة العميل في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث، مقابل عمولة يتقاضاها البنك من هذا العميل.

✓ **الاعتماد المستندي:** هو عبارة عن تعهد من المصرف بتسديد قيمة السلع المستوردة للمصدر الأجنبي.

الوحدة 04 : التجارة الخارجية

1- التجارة الخارجية:

تعريف التجارة الخارجية: التجارة الخارجية تعني مبادلة السلع و الخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة.

أسباب قيام التجارة الخارجية:

- ✓ عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع و الخدمات.
- ✓ توسع نشاط المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الذي أدى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها عن طريق التصدير و الحصول على منتجات الدول الأخرى عن طريق الاستيراد.
- ✓ تقسيم العمل الدولي أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الزراعي و أخرى متخصصة في الإنتاج الصناعي.
- ✓ من مصلحة الدولة أن تخصص في إنتاج المنتج الذي يتميز بتكاليف نسبية أقل و تصدير فائض منه، و تقوم باستيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها محليا بتكاليف نسبية أعلى.

أهمية التجارة الخارجية:

تأتي أهميتها من المزايا التي يستفيد منها كل بلد يقيم علاقات تجارية مع بلدان أخرى من جهة و من صعوبة استحالة انعزال أي دولة عن العالم الخارجي من جهة أخرى.

سياسة التجارة الخارجية:

هي مجموعة الإجراءات و الوسائل التي تتخذها الدولة لتعظيم العائد من علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. و يوجد نوعان وهما

- | | |
|--|---|
| <p>1- مبدأ حرية التجارة: يدعو هذا المبدأ إلى إلغاء كافة أشكال القيود على التجارة الخارجية و عدم التمييز في المعاملة بين السلع المنتجة في الخارج و بين السلع المنتجة محليا، و هذا لتحقيق أهداف معينة يمكن إنجاز بعضها في النقاط التالية:</p> <ul style="list-style-type: none">✓ حماية الصناعات المحلية الناشئة.✓ حماية الأسواق المحلية من سيطرة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة.✓ زيادة إيرادات الخزينة العمومية.✓ تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات. | <p>2- مبدأ الحماية: يدعو هذا المبدأ إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمن جملة من القيود المختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة يمكن إنجاز بعضها في النقاط التالية:</p> <ul style="list-style-type: none">✓ حماية الصناعات المحلية الناشئة.✓ حماية الأسواق المحلية من سيطرة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة.✓ زيادة إيرادات الخزينة العمومية.✓ تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات. |
|--|---|

2- ميزان المدفوعات:

تعريف ميزان المدفوعات: هو سجل تسجل فيه القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان المقيمين في دولة ما و الغير المقيمين فيها (العالم الخارجي) خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.

مكونات ميزان المدفوعات:

- 1- الحساب الجاري: يتضمن 3 عناصر هي:
 - (أ) **ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري):** ويتضمن حركة الصادرات من السلع و التي ينتج عنها استلام الأموال من الخارج (معاملات داننة) و الواردات من السلع و التي ينتج عنها دفع الأموال إلى الخارج (معاملات مدنية).
 - (ب) **ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات):** ويتضمن حركة الصادرات من الخدمات (معاملات داننة) و الواردات من الخدمات (معاملات مدنية) و من أمثلة الخدمات: النقل و التأمين و الاتصالات...

ج) ميزان التحويلات من طرف واحد (تحويلات دون مقابل): ويتضمن التحويلات الآتية من الخارج التي تسجل في جانبه الدائن، والتحويلات نحو الخارج التي تسجل في الجانب المدين. فدتكون هذه التحويلات خاصة مثل تحويلات المهاجرين و العاملين في الخارج إلى ذويهم، وقد تكون رسمية مثل المعاشات و التعويضات المقدمة من الحكومات

2- حساب رأس المال: ويتضمن العناصر التالية:

- تغيرات أصول البلد في الخارج وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد.
- الاستثمارات المباشرة.
- المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية.

3- حساب الاحتياطات الرسمية: ويتضمن:

- ✓ ممتلكات الأجهزة النقدية المحلية من الذهب.
- ✓ الحيازة الرسمية من العملات الأجنبية لدى البلد.
- ✓ حقوق السحب الخاصة.
- ✓ احتياطات البلد لدى صندوق النقد الدولي.

توازن ميزان المدفوعات:

يكون ميزان المدفوعات دائما متوازنا من الناحية المحاسبية لكن هذا التوازن المحاسبي لا يعني بالضرورة توازنا من الناحية الاقتصادية فقد يكون الخلل في أحد عناصر الميزان و عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري و توجد 3 حالات هي:

✓ **حالة التوازن:** معناها أن حقوق الدولة على العالم الخارجي مساوية لالتزاماتها تجاه العالم الخارجي و هذا يدل على كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد.

✓ **حالة وجود فائض:** وهي تعني أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي و هذا يدل على أن الدولة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي وكذلك يدل على وجود أموال معطلة أي غير مستثمرة.

ج) حالة وجود عجز: أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أصغر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي. وهي الحالة الأخطر والأكثر شيوعا في العالم وهذا يدل على أن الدولة تستورد سلعا و خدمات أكبر مما تسمح به مواردها.

3- المنظمة العالمية للتجارة (نشاط لا صفى)

تعريف المنظمة العالمية للتجارة: هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تهتم بالقوانين التجارية ما بين الدول و تعتبر منبرا للمفاوضات التجارية الدولية، تأسست هذه المنظمة عام 1995 وقد حلت محل الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

دور المنظمة العالمية للتجارة:

1- تحرير التجارة الدولية: تعمل على ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من الحرية و معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية.

2- مراقبة مدى تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول: ويتم ذلك عن طريق إدارة الاتفاقيات الدولية، و مراجعة السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة الدولية.

3- الفصل في النزاعات التجارية الدولية: في حالة حدوث نزاع تجاري بين طرفين (ناتج عن المخالفات أو خرق الاتفاقيات التجارية الدولية).

الوحدة 05 : الصرف

1- تعريف الصرف: هو مبادلة عملة لدولة ما مقابل عملة دولة أخرى مثل مبادلة الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي.

2- أسباب الصرف:

تنشأ الحاجة إلى الصرف عندما تنشأ تعاملات تتطلب استعمال العملات الأجنبية مثل التجارة الخارجية، البعثات التعليمية بالخارج، زيارة الأراضي المقدسة.

3- سوق الصرف:

أ- تعريف سوق الصرف: هو السوق الذي تتم فيه عملية مبادلة العملات الأجنبية المختلفة ويقصد به أيضا شبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المشاركة في مجال الصرف وهذه الأطراف هي: المصدرون، المستوردون، السياح، البنوك التجارية، ممارسة الصرف الأجنبي، البنك المركزي.

ب- أنواع سوق الصرف:

السوق العالمي للصرف: هو عبارة عن مختلف مراكز الصرف الأجنبي المنتشرة عبر أنحاء العالم والمرتبطة ببعضها البعض بشكل مستمر بواسطة مختلف شبكات الاتصال الحديثة وهذه المراكز تعتبر بمثابة سوق عالمي واحد للصرف.

سوق الصرف بين البنوك: هو سوق محلي للصرف تتعامل فيه مختلف البنوك التجارية المحلية التي تقوم ببيع وشراء مختلف العملات الأجنبية داخل البلد.

4- سعر (معدل) الصرف: هو سعر إحدى العملات بدلالة الأخرى وهو بمعنى آخر عند الوحدات من عملة دولة ما مقابل وحدة من عملة دولة أخرى.

5- أنظمة الصرف:

2- نظام الصرف المتغير (المرن): في ظل هذا النظام تتحدد قيمة العملة الأجنبية في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب على هذه العملة دون تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف.

1- نظام الصرف الثابت: في ظل نظام الصرف الثابت تتدخل السلطة النقدية بربط قيمة العملة الوطنية بقيمة عملة أجنبية واحدة (التي تعقد بها معظم صفقات هذا البلد) أو بالقيمة المتوسطة لعدد من العملات الرئيسية في العالم.

6- سياسة سعر الصرف: (نشاط لاصفي)

هي مجموعات الإجراءات والتدابير والوسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلاد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة.

أ- أهداف سياسة الصرف:

- تنمية الصناعات المحلية.
- تشجيع الصادرات.
- التحكم في الواردات..
- معالجة التضخم
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ب- وسائل سياسة الصرف:

- 1- تعديل سعر الصرف: هو خفض أو رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية.
- 2- استخدام احتياطات الصرف: مجموعة العملات الأجنبية التي بحوزة السلطة النقدية والتي تقوم باستخدامها عند التدخل في سوق الصرف.
- 3- مراقبة الصرف: مجموعة القيود التي تضعها السلطات النقدية للبلاد على استخدام الصرف الأجنبي بغية الحد من خروج رؤوس الأموال والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية وبالتالي العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

الوحدة 06 : البطالة

1- تعريف البطال:

حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فإن البطال هو كل شخص يقدر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن لكونه دون جدوى.

تعريف البطالة: هي ظاهرة اقتصادية اجتماعية تتمثل في اختلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه

2- أسباب البطالة:

- عدم التوازن بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي.
- نقص الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- حالة الكساد (عرض المنتجات أكبر من الطلب عليها) تؤدي إلى غلق بعض المصانع وتسريح العمال.
- إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى تسريح عدد من العمال الذين لا تتوافق مؤهلاتهم مع احتياجات المؤسسة.
- استخدام التكنولوجيا في بعض القطاعات ينجم عنه التخلي عن اليد العاملة.
- تفاقم المديونية الخارجية التي تؤثر على حجم الاستثمارات.

3- أنواع البطالة:

1- **البطالة الدورية:** يمر النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق بفترات صعود وهبوط بصفة دورية. تسمى فترة الصعود بمرحلة الانتعاش (الرواج)، وتسمى فترة الهبوط بمرحلة الانكماش (الكساد)، ويطلق على المرحلتين معا مصطلح الدورة الاقتصادية.

2- **البطالة الهيكلية:** تظهر نتيجة للتغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني والتي تؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة وبين مؤهلات وخبرات الباحثين عن العمل. هذه التغيرات الهيكلية قد ترجع إلى التغير في هيكل الطلب على بعض المنتجات أو التغير الهيكلي في سوق العمل أو التغير في التكنولوجيا المستخدمة.

3- **البطالة الفنية (التقنية):** تظهر نتيجة لتعطل سير الإنتاج بسبب التعطل المفاجئ للآلات أو التذبذب في التموين بالمواد الأولية... الخ

4- **البطالة الجزئية:** في بعض الأحيان تقدم المؤسسة لسبب ما على تخفيض الإنتاج بصفة مؤقتة فتقوم بتخفيض عدد ساعات العمل لكل عامل مقابل تخفيض نسبة من الأجر وفي هذه الحالة تظهر البطالة الجزئية.

4- آثار البطالة:

1- الآثار الاقتصادية:

- ✓ ضعف الإنتاج: عندما تقوم المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة بتسريح عدد من العمال فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في حجم الإنتاج.
- ✓ ضعف الاستهلاك: البطالة تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية لفئة البطالين وكلما زادت البطالة كلما ضعف الاستهلاك على المستوى الوطني.

2- الآثار الاجتماعية:

- ✓ **تفشي الأزمات الاجتماعية:** الفقر، السرقة، الانحلال الخلقي، المتاجرة في الممنوعات.
- ✓ **الهجرة:** كنتيجة للبطالة والفقر يقوم البعض بالهجرة إلى الخارج بغية العمل حتى ولو كانت بشروط غير لائقة.

3- **الآثار السياسية:** كنتيجة للبطالة يقوم البطالون والمهنددون بالتسريح من العمل بالاحتجاجات والمظاهرات للمطالبة بتحسين وضعيتهم.

5- إجراءات التخفيف من البطالة:

- تشجيع الاستثمارات المنتجة ومنح الامتيازات للمؤسسات لفتح مناصب شغل.
- إنشاء صندوق التأمين على البطالة لتقديم المنح.
- تخفيض ساعات العمل وتشجيع التقاعد المسبق.

الوحدة 07 : التضخم

1- تعريف التضخم:

هو حركة متصاعدة للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي وهي نتيجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض.

2- أنواع التضخم:

التضخم الظاهر: هو الذي يظهر أثره بشكل مباشر وجلي في ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع المداديل وغيرها من النفقات التي تتميز بالمرونة.

التضخم الكامن: هو تضخم غير ظاهر للعيان رغم وجوده، وتحصل هذه الحالة عندما تكون هناك قيود مفروضة على الأسعار وبمجرد رفع هذه القيود ترفع الأسعار. وينتشر هذا النوع من التضخم في حالات الحرب.

التضخم الجامح: يعتبر من أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضرراً بالاقتصاد الوطني. يتميز بارتفاع الأسعار بمعدلات عالية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وحتى إلى انهيارها و فقدان الثقة فيها.

3- أسباب التضخم:

تضخم ناشئ عن التكاليف: هذا النوع يظهر بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية، كرفع أجور العمال.

تضخم ناشئ عن الطلب: هذا النوع يظهر عند زيادة حجم الطلب الكلي الذي يصلحبه عرض ثابت من السلع والخدمات. إذ أن الطلب لا يوافق العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

تضخم ناشئ عن الإصدار النقدي: إن الإفراط في إصدار النقود يؤدي إلى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وحجم السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

4- آثار التضخم:

الآثار الاقتصادية

- انخفاض قيمة العملة
- انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك
- محدودية الاستثمارات
- انخفاض الإنتاج
- انخفاض معدل الفائدة

الآثار الاجتماعية

- ارتفاع نسبة البطالة
- ارتفاع معدل الفقر
- ظهور الأزمات الاجتماعية
- التأثير السلبي على أصحاب المداديل الثابتة والمحدودة

5- وسائل معالجة التضخم

(سياسة تجميد الأجور ومراقبة الأسعار:

تعمل الدولة مع أرباب العمل والنقابات على تجميد الأجور لفترة معينة ، كما تعمل الدولة على مراقبة الأسعار بهدف الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية للأجراء

(3 تحقيق التوازن في الميزانية:

في حالة وجود عجز في الميزانية العامة للدولة تقوم الدولة بما يلي:

- ✓ تخفيض الإنفاق الحكومي.
- ✓ زيادة الضرائب على السلع الكمالية.
- اللجوء إلى الدين (القرض) العام

(2 مراقبة الإصدار النقدي:

يقوم البنك المركزي بوضع سياسة نقدية لمواجهة التضخم وتتمثل في :

رفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.

سياسة السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة من السوق.

رفع نسبة الاحتياطي القانوني: المصارف التجارية ملزمة بإيداع جزء من الودائع لدى البنك المركزي ويسمى هذا الجزء بالاحتياطي القانوني، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني من أجل تخفيض القدرة الائتمانية لدى المصارف التجارية .

رفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية.

الوحدة 08 : القيادة

1- تعريف القيادة:

هي القدرة على التأثير على المرؤوسين لتوجيه قدراتهم لتحقيق أهداف المنظمة، وحتى تكون هناك قيادة يجب توفر ثلاث عناصر أساسية:

- 1- وجود قائد يتصف بقدرات ومهارات عالية.
- 2- وجود هدف يسعى القائد لتحقيقه
- 3- وجود أفراد مطلبيين بتحقيق هذا الهدف من خلال تأثير القائد عليهم.

2- أساليب القيادة:

- ✓ **القيادة الفردية:** وهي تلك التي يحتكر فيها القائد السلطة، حيث يقوم باتخاذ قراراته دون استشارة مرؤوسيه.
- ✓ **القيادة الديمقراطية:** وهي قيادة تتميز بإشراك القائد لمرؤوسيه في القرارات مع الاحتفاظ بالقرار النهائي.
- ✓ **الإداريون السلطة،** ويغلب على هذا الأسلوب من القيادة الرغبة الشديدة إلى اللجوء إلى الطرق الرسمية في الإدارة من أجل تنفيذ التعليمات وكذلك البطء في اتخاذ القرارات.
- ✓ **القيادة التكنوقراطية:** تنسب فيها مهمة القيادة إلى الخبراء للاستفادة من خبراتهم
- ✓ **القيادة الديمقراطية:** وهي قيادة تتميز بإشراك القائد لمرؤوسيه في القرارات مع الاحتفاظ بالقرار النهائي.

3- العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب القيادة:

- **المواصفات الشخصية للقائد:** تلعب مواصفات القائد دورا أساسيا في تحديد أسلوب القيادة.
- **عوامل تخص المرؤوسين:** للأفراد تأثير كبير على طبيعة أسلوب القيادة المتبع، مثلا: عندما تكون مجموعة العمال غير متجانسة أو قليلة الخبرة فإن القيادة الفردية هي التي تحقق أفضل النتائج، أما عندما تكون مجموعة العمال متجانسة ومستقرة ولديها الخبرة فإن القيادة الديمقراطية هي التي تحقق أفضل النتائج.
- **عوامل البيئة:** يلعب كل من المكان والزمان دورا هاما في تحديد أسلوب القيادة.

4- الدافعية (التحفيز):

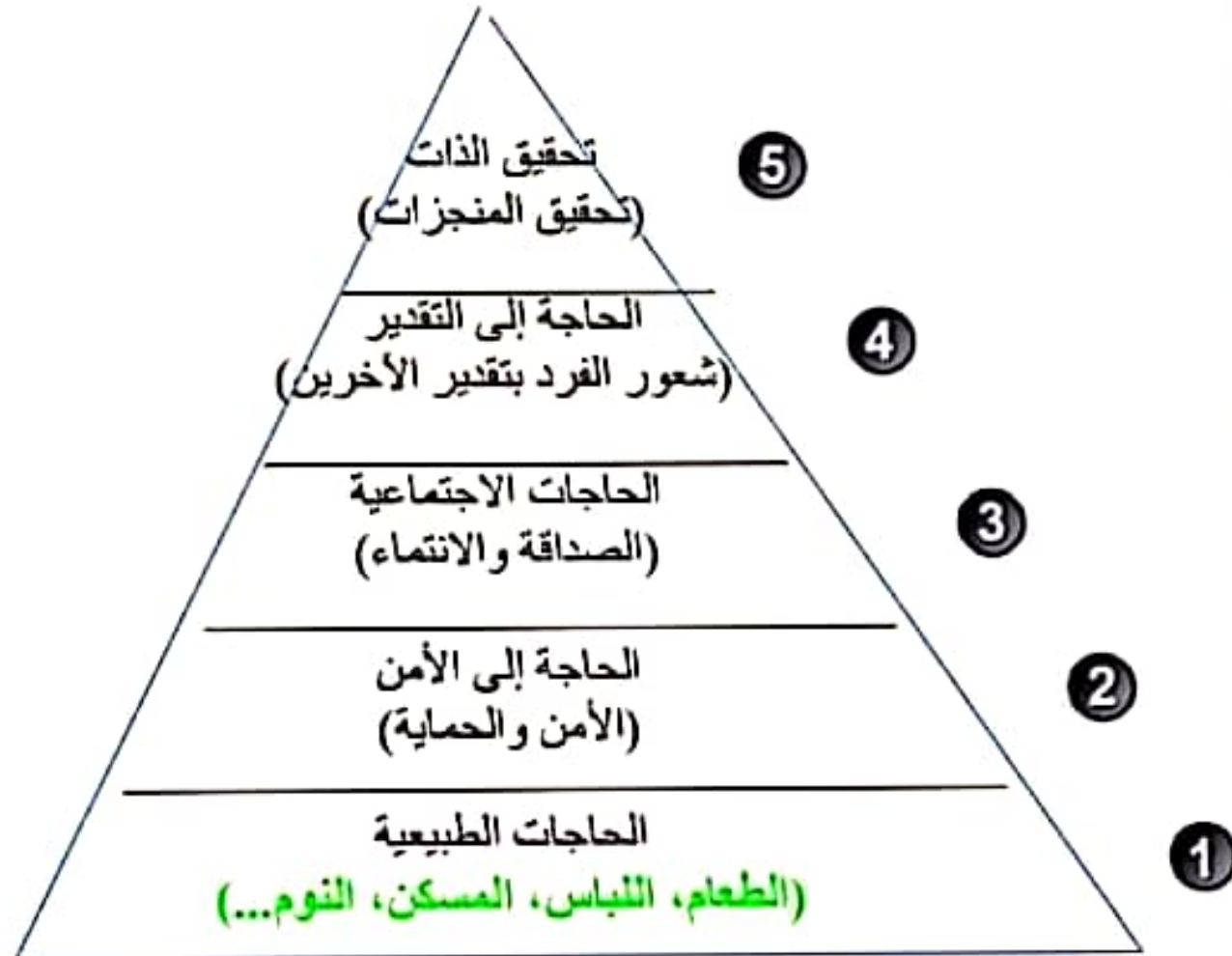
- 1- **تعريف الدافعية:** هي تحفيز الأفراد وتشجيعهم لدفعهم للعمل أكثر وكسب إصرارهم من أجل تحقيق أهداف المنظمة بأقصى درجة من الكفاءة

2- العوامل المؤثرة في الدافعية:

- **العوامل التنظيمية:** تتمثل في الأوامر والتوجيهات التي تصدر من القيادة اتجاه المرؤوسين والتي يجب أن تتصف بالدقة والوضوح. وإن للمرؤوسين منطقة قبول (مجال محدد) لذا يجب أن تكون هذه الأوامر ضمن منطقة القبول حتى يتم تنفيذها دون اعتراض أو مقاطعة.
- **العوامل الاجتماعية:** إن المرؤوس باعتبارهم فردا في المجتمع فهو يتأثر بمحيطه الاجتماعي: في السكن، وفي المدرسة، وفي العمل، أو بأي رابطة أخرى تولد له الإحساس بالانتماء إلى الجماعة. وفي كثير من الأحيان تؤثر الجماعة في سلوك أفرادها من حيث الإيجابيات والسلبيات وبالتالي عند إصدار الأوامر يجب على القائد أخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية للمرؤوسين حتى يتم تنفيذ الأوامر بأقصى درجة من الكفاءة.
- **العوامل النفسية:** إن الأحاسيس والتوقعات والمخاوف... تلعب دورا هاما في توجيه سلوك الأفراد لذا على القيادة أن تدرس ردود فعل المرؤوسين المتوقعة تجاه كل ما هي بصدد توجيهه إليهم من أوامر وتعليمات، وعند إصدار الأوامر يتم التركيز على العوامل المشجعة للمرؤوسين على قبولها. وفي حالة ردود الفعل المعيقة، يعمل القائد على إيجاد طرق لعلاجها أو التصدي لها بالكيفية الملائمة

3- نظريات الحاجات الدافعية:

- نظرية ذات العاملين: قام هرزبرغ Herzberg بتصنيف الحاجات الدافعية إلى عاملين لذا سميت بنظرية ذات العاملين (عامل الصحة وعامل التحفيز).
- يقصد **بعامل الصحة** مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة فلن ذلك يؤدي إلى رضا المرؤوسين ولكن لا يؤدي إلى تحفيزهم.
- يقصد **بعامل التحفيز** مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة تؤدي إلى تشجيع المرؤوسين وتحفيزهم ودفعهم للعمل أكثر مثل: الاعتراف والتقدير، الترقية والمسؤولية...إلخ.
- نظرية تدرج الحاجات: قام **Maslow** بتصنيف حاجات الإنسان إلى 5 أصناف وقام بوضعها في شكل هرمي.



الوحدة 09 : الاتصال

1- تعريف الاتصال: عملية تحويل الأفكار و المعلومات إلى رسالة شفوية أو مكتوبة تنقل من خلال وسيلة الاتصال، حيث تتوقف عملية نجاح الاتصال على قدرة المسير في تفهم المرؤوسين و على قدرة المرؤوسين في تفهم المسير.

2- أشكال الاتصال:

1- الاتصال الرسمي: ويتم عبر القنوات الرسمية التي تحددها المنظمة، ولها عدة أشكال:

1- الاتصال العمودي : ويتكون من :

- أ- الاتصال النازل:** من المدير (القائد) إلى المرؤوسين في شكل أوامر، قرارات...
ب- الاتصال الصاعد: من المرؤوسين إلى المدير في شكل تقارير، شكاوي، اقتراحات...

2- الاتصال الأفقي: بين موظفين في المستوى الإداري الواحد في شكل حل المشكلات وتبادل المعلومات...

2- الاتصال الغير الرسمي: ويتم عبر القنوات الغير رسمية مثل الإشاعات، ويمكن أن تكون أحد معوقات العمل داخل المنظمة.

3- مكونات عملية الاتصال:

- **المرسل:** هو الشخص الذي يوجه المعلومات و الأفكار للطرف الآخر.
- **المستقبل:** هو الشخص الذي يتلقى الرسالة المتضمنة للمعلومات و الأفكار.
- **الرسالة:** هي عبارة عن تحويل الأفكار إلى مجموعة من الرموز ذات المعنى المشتركة بين المرسل و المستقبل.
- **قنوات الاتصال:** يقصد بها وسيلة الاتصال (شفوية، مكتوبة، أشكال أخرى).
- **الاستجابة:** بعد تلقي المستقبل للرسالة يقوم بالرد عليها و يتحول المستقبل بدوره إلى مرسل آخر لرسالة أخرى

4- أغراض الاتصال: يعتبر الاتصال وسيلة يستخدمها مختلف أفراد المؤسسة في تسيير نشاط مؤسستهم لتحقيق أهداف، بشرط أن تتم عملية الاتصال بالشكل السليم و في الوقت المناسب.

- إصدار التعليمات
- ضمان وصولها للمعنيين بالشكل السليم
- متابعة التنفيذ والتقويم

5- نجاح عملية الاتصال: حتى تنجح عملية الاتصال يجب أن تكون خالية من كل المعوقات:

- المعوقات المتعلقة بالمرسل : حالته الانفعالية , وميوله , وقيمة و معتقداته تؤثر في شكل المعلومات و الافكار
- المعوقات المتعلقة بالمستقبل : هي نفس أخطاء المرسل
- المعوقات المتعلقة بعملية الإرسال : وهي الأخطاء التي تقع في الرسالة في حد ذاتها أو في قناة الاتصال

الوحدة 10: الرقابة

1- مراحل الرقابة:

- مرحلة تحديد المعايير الرقابية: و فيها يتم تحديد المعايير الرقابية مثل: كمية الانتاج ، حجم المبيعات
- مرحلة قياس الأداء (المردودية): و فيها يتم قياس الأداء الفعلي المنجز من طرف المؤسسة مثل : قياس كمية الانتاج المنجزة ، حجم المبيعات المنجز ...
- مرحلة المقارنة بين الأداء الفعلي و المخطط: و فيها يتم مقارنة الأداء المنجز فعلا مع المعايير الرقابية المحددة مسبقا و نكون امام ثلاث حالات:
 - عدم وجود انحرافات : توافق بين الأداء الفعلي و المخطط.
 - وجود انحرافات موجبة : الأداء المنجز يفوق المخطط و بالتالي الأداء جيد.
 - وجود انحرافات سالبة : الأداء المنجز أقل من المخطط و بالتالي الأداء سيئ.
- مرحلة تحليل أسباب الانحرافات و اتخاذ القرارات: و فيها يتم تحليل أسباب الانحرافات الموجبة او السالبة لاتخاذ القرار المناسب لكل حالة.

2- خصائص عملية الرقابة:

- أن تكون المعلومات المقدمة خالية من الأخطاء.
- أن تكون المعلومات المقدمة واضحة و خالية من التعتيدات .
- أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب .
- السرعة في تداول المعلومات و انتقالها بين مختلف المستويات.
- أن تكون عملية الرقابة مرنة بحيث يمكن تعديلها اذا تغيرت بعض الظروف.
- أن يتصف نظام الرقابة بالاقتصاد في التكاليف.

3- أنواع الرقابة:

- الرقابة المسبقة: تتم قبل الشروع في انجاز أي نشاط يتعلق بالمؤسسة من أجل تفادي الوقوع في المشكل .
- الرقابة أثناء التنفيذ (المتابعة): تتم أثناء إنجاز مختلف أنشطة المؤسسة من أجل متابعة حسن التنفيذ و تصحيح الأخطاء
- الرقابة اللاحقة: تتم بعد الانتهاء من مرحلة التنفيذ للتأكد من حسن سير الأداء.

4- أساليب الرقابة (نشاط لاصفي)

1.4 الرقابة التقليدية:

- الملاحظة الشخصية: تتم من طرف المشرفين المباشرين.
- التقارير: يجب أن تكتب بنق و وضوح من طرف موظفين متخصصين في الرقابة.
- الميزانية التقديرية: و هي تعبير رقمي أو كمي عن الأهداف و النتائج المتوقعة للمؤسسة .
- نقطة التعادل : هي حجم المبيعات الذي تكون عنده الإيرادات مساوية للتكاليف .
- النسب المالية: تستخدم في قياس الأداء المؤسسة أهمها النسب الهيكلية، نسب السيولة، نسب المردودية.

2.4 الرقابة المتخصصة:

تعتمد على استخدام طرق بحوث العمليات مثل طريقة بيرت PERT.